

الدولة والأمة في مخيال
الانتليجنسيا الشيعية في العراق

د. علي طاهر الحمود

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبرت - مكتب عمان

2017

عمان، الأردن



الناشر مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب الاردن و العراق

مؤسسة فريدريش ايبرت – مكتب عمان
صندوق بريد: 941876
عمان 11194
الأردن

هاتف: 5008335 6 962+

فاكس: 5696478 6 962+

البريد الالكتروني fes@fes-jordan.org

الموقع الالكتروني www.fes-jordan.org

صفحة الفيسبوك www.facebook.com/FESAmmanOffice

غير مخصص للبيع

الدولة والأمة في مخيال الانتليجنسيا الشيعية في العراق

إعداد:

د. علي طاهر الحمود

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب عمان

2017

عمان، الأردن

المحتويات

تمهيد:

يتضمن مشروع بناء الدولة والأمة في العراق غموضاً في شكلها التنظيمي وعلاقتها بالمنظومة الثقافية والاجتماعية للبلاد. فمن ناحية الشكل يتعلق الغموض بتوجهات البلد نحو الحكم الفدرالي أو اللامركزي أو المركزي من جهة، والنظام الرئاسي أو البرلماني من جهة أخرى. ومن ناحية المنظومة الثقافية يتعلق الغموض بالدور المفترض أو المتوقع للدين (الإسلام) في التشريعات والتعليمات الحكومية. أما من ناحية العلاقات الاجتماعية فالغموض يتعلق بالدور المتوقع للجماعات العراقية القومية والمذهبية والدينية المختلفة في مشروع بناء الدولة والأمة في العراق، لا سيما الجماعة الشيعية بوصفها الجماعة الديموغرافية الأكبر. وإذا كان هذا المشروع بيّنا ضمن الحراك السياسي الموجود في العملية السياسية، فإن موقف النخبة الشيعية (أكاديميين وناشطين ومختصين) يبدو غامضاً حيال كل ذلك.

وبقدر ما يبدو الغموض حاضراً في رسم معالم مشروع الدولة والأمة العراقية لا سيما بعد 2003، فإن الانتليجنسيا الشيعية بوصفها نخبة توجه الرأي العام، و تصنع الافكار والمخيال المبتغى لتلك الدولة والأمة، تبدو أكثر غموضا! فمن هي الانتليجنسيا أصلاً؟ ولماذا الانتليجنسيا الشيعية دون غيرها؟ وما تصوراتها للدولة العراقية العتيدة؟ وأمتها المتخيلة؟ وما اشتراطات نجاح الاندماج المجتمعي، وتحقيق الكفاءة في الإدارة المؤسساتية بوصفهما شرطين لبناء الدولة والأمة العراقية؟

ترمي هذه الدراسة للكشف عن تصورات الانتليجنسيا الشيعية العراقية للإجابة عن هذه الأسئلة، فضلاً عن البحث عن وجود مشروع ثقافي معارض/مهادن/متماشي مع المشاريع الأخرى السياسية والدينية لبناء الدولة والأمة.

واعتمدت الدراسة على منهجية استطلاعية كيفية من خلال اجراء مقابلات شبه مقننة مع نخبة شيعية مختارة.

واجريت المقابلات مع عشرة من النخبة الشيعية –الوارد اسماءهم وسيرهم الذاتية في نهاية الدراسة – خلال المدة الفاصلة بين 2017/1/5 إلى 2017/1/18.

الانتليجنسيا: تعريف ومؤشرات

يشير عالم الاجتماع الأمريكي المعاصر (لويس كويزر) في عبارة صادمة أن "المثقفين ورثة الكهنة والأنبياء. إنهم معنيون بالبحث عن الحقيقة والاحتفاظ بها، وبالقيم الجمعية المقدسة. تلك التي تتحكم بالجماعة والمجتمع والحضارة. المثقف كائن هجين ينتج عملاً فنياً أو عملياً تظهر التزامه بالبنية، وهو قادر في الوقت ذاته على رؤية المتناقضات والعمل على الدعوة لتهشيمها"[1]. وبذلك فإن كويزر يعطي ملامح لصورة ما ينبغي أن يكون عليه المثقف من التزام بالنظام من جهة، والدعوة لتغييره من جهة أخرى. وبذلك يشكل المثقف صورة متناقضة بين مهمته كمهنة عقلية حرة وناقدة من جهة، وموقعه في الانتماء المؤسساتي والهوياتي من جهة ثانية.

إن قيام المثقف في الدفاع عن الرمزيات والقيم والطقوس الجمعية الكونية التي تشكل بمجموعها الثقافة البشرية المعاصرة القائمة على حقوق الإنسان، والمواطنة، والحرية، إنما هو فعل ينافس رجل الدين في دفاعه عن الرمزيات والعقائد والطقوس التي يدعو اليها. ولعل لعبة التنافس هذه هي التي دعت كويزر إلى إطلاق صفة "الكهنة والانبياء" على المثقف.

وعلى الرغم من ذلك فإن المثقف يدعو للانشقاق الدائم عن البنى والسياقات السائدة من خلال نقده المستمر، وهو من ثمّ مصدر القلق والتوتر الدائم للسلطة أياً كان شكلها دينياً أو سياسياً أو اجتماعياً[2].

وكل صانع أفكار، أو رأي، أو مشارك في المجال العام يمكن أن يكون مثقفاً، لكنه ليس بالضرورة أن يمارس عمل المثقفين. يقول غرامشي في (دفاتر السجن): "كل الناس مثقفون، لكن ليس لهم كلهم أن يؤدوا وظيفة المثقفين في المجتمع"[3]. فالمثقفون مشروع، وليس اختصاصاً محدداً، وهو رهان لجمع العديد من الاختصاصات، يمكن أن يكون السياسي ورجل الدين والأكاديمي والنشطاء والإعلاميين من ضمنهم. والمثقف

1- جيرار ليكلرك، **سوسيولوجيا المثقفين**، ترجمة: د. جورج كتوره، (بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008)، ص19.
2- المصدر نفسه، ص26-27.
3- أنطونيو غرامشي، دفاتر السجن، ترجمة: عادل غنيم، (بيروت، دار المستقبل العربي)، ص14.

بهذا المعنى محترف خطابة في المجال العام، يبذل الجهد في تهشيم الآراء النمطية ضمن عمل تحليلي عقلي، وهو أيضاً يتقن التأثير على الآخرين باستخدام الإعلام ووسائل التواصل والنشر.

وينبغي للمثقف، وفقاً لإدوارد سعيد ألّا يكوّن طبقة ارستقراطية فكرية معزولة عن الناس، وإنما "يحتكم إلى أوسع جمهور ممكن" [4] مكوناً جمهوراً طبيعياً لا جمهوراً تابعاً. وهو بذلك يشير إلى خطر أن يتحول المثقف إلى سياسي يستخدم الأساليب نفسها التي تطمح إلى السلطة. وعلى الرغم من تحذيره من الانتماء للسلطة السياسية، يحذر سعيد من مجاراة المثقف للجمهور والانحياز له في كل ما يراه، داعياً إلى أن يكون المثقف مناقِضاً محرِجاَ وحتى مكدِراً للصفو العام[5].المثقف ليس صانع تهدئة، ولا خالق إجماع، بل إنسان يراهن على حسه النقدي في رفض الصيغ السهلة والافكار المبتذلة والجاهزة والتأكيدات المتملقة لأصحاب السلطة[6].

ويمكن القول أن المشاركة في الجدل العام، وإنتاج المفاهيم، ضمن عمل النشطاء القادة، والأكاديميين، والمختصين في حقولهم المعرفية، يمكن أن تشكل معايير لفرز الانتليجنسيا/النخبة/المثقف المعني ضمن هذه الدراسة.

الانتليجنسيا الشيعية: من هي؟ ولماذا؟

ليست الجماعة الشيعية كتلة متراصّة ومتجانسة. والانتليجنسيا الشيعية بتبع ذلك ليسوا نخبة متجانسة وموحدة. فالشيعة بوصفها جماعة عراقية انثروبولوجية –مثل سائر الجماعات – منقسمة من الناحية الاقتصادية والمكانة الاجتماعية إلى فئات ارستقراطية تعتمد رأس المال وأخرى وسطى ودنيا. وتنشطر هذه الجماعة إلى تكوينات حضرية وريفية وبدوية. وكذلك تنقسم انتماءات افراد هذه الجماعة الشيعية إلى أحزاب سياسية وتوجهات دينية مختلفة. كما أن ما بعد 2003 شهد انقسام هذه الجماعة إلى داخل

[4]- ادوارد سعيد، **صور المثقف**، ترجمة: غسان غصن، (بيروت، دار النهار، 1994)، ص15.
[5]- المصدر نفسه، ص24-29.
[6]- المصدر نفسه، ص37.

وخارج، من حيث معيار التواجد في العراق قبل سقوط النظام الدكتاتوري ببغداد. وكل هذه الفئات يمكن أن تتشظى إلى مصالح لا تنتهي، تحددها الاتجاهات الفردية لكل شخص من أشخاص هذه الجماعة. فليس من الطبيعي إذن اعتبار الشيعة جماعة ذات توجه واحد، أو عقل موحّد، أو سلوك منسجم، أو هدف بعينه. والانتليجنسيا الشيعية أيضاً ليسوا من توجه واحد أو يمكن تصنيفهم وفقاً لهدف بعينه أو مسار محدد.

وما اعتبار الشيعية في هذه الدراسة للنخبة إلا معيار إثني ثقافي انثروبولوجي وليس معياراً طائفياً مذهبياً. والإثنية هي كل جماعة تشعر أو تحدد من قبل الآخرين بوصفها جماعة ذات اهتمامات وصبغة مميزة، وهي بذلك تختلف عن الاعتقاد الفردي والانتماء الاختياري للأشخاص. وبذلك فإن الحديث مع الأفراد بوصفهم ذوي انتماء مذهبي شيعي يختلف جذرياً عن الحديث معهم بوصفهم ذوي أصول ثقافية انثروبولوجية شيعية. ففي الأول لا يمكن درج العلمانيين، وفي الثاني عكس ذلك، وهو ما درجت عليه هذه الدراسة.

ومن البديهي أن مشروع بناء الدولة والأمة في العراق لا يختص بجماعة ثقافية أو نخبة محددة دون النخب الأخرى، كما كان ذلك في أغلب مفاصل التاريخ العراقي المعاصر. لكن ميزة المدة التي أعقبت سقوط النظام الدكتاتوري بعد 2003 هي دخول الشيعة الحاملين لوزرِ الأغلبية الديمغرافية، العملية السياسية من أوسع أبوابها، ما جعلهم بالضرورة وبمقدار ما لهم من وزن سياسي واجتماعي في البلاد، مسؤولين سياسياً وأخلاقياً عما حصل خلال هذه المدة وما يحصل بعدها، دون أن يعني ذلك إخلاء القوميات والأديان والمذاهب والمكونات والنخب المختلفة الأخرى لمسؤولياتها السياسية والأخلاقية التشاركية فيما وصل إليه العراق وأمّته، نجاحاً وإخفاقاً.

بناء الدولة والأمة: وقفة تنظيرية

"الدولة" بوصفها مفهوماً احتل حيزاً كبيراً من المفاهيم السوسيولوجية المتداولة، لكنه بقي لغزاً في حدوده وتمثلاته(7). فعلى الرغم من أن تجلي الدولة يكمن في مؤسساتها

[7]- جون سكوت (تحرير)، **علم الاجتماع: المفاهيم الاساسية**، ترجمة محمد عثمان، (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ص 198-202.

مثـل الخـدمات المدنيــة، والمحـاكم والشـرطة، إلا أن وظيفـة الدولـة فـي الرفاهيـة وإدارة الاقتصــاد، أو مـدى اسـتخدام القـوة القهريــة لحفـظ النظـام، أو العلاقـة بـين السياسـة والبيروقراطيــة اللتــين تــديران الدولــة، وكـذلك الأدوار وشـرعية الـدول فـي عـالم متحـول ومعولم، كلها تضع علامات استفهام حقيقية أمام مفهوم الدولة وتعريفها. لكنـه بالإجمال يمكن القول أن الدولـة هـي: "كيـان سياسـي – قـانوني معتـرف بـه، ضمن بقعة جغرافيـة محددة، يشعر مواطنوه بأنهم جزء منه، وان مؤسساته تعمل على التوحيد بينهم".

وفي الجانب الآخر، إن الأمـة مفهوم ثقافي يشير إلـى درجـة من التضامن والتماسك بين أفراد المجتمع الذين يشتركون بأمور عامـة. فالأمـة تصور جمـاعي أو تخيل جمعي كمـا يقـول بنـدكت اندرسـون. والخيـال هنـا لـيس وهمـاً، بقـدر مـا هـو أسـلوب يمتـد إلـى الأعمال اليومية، وهو استفتاء يومي كما يشير إلـى ذلك ارنست رينـان. والأمـة مجموعة أو مجموعات تعيش فـي منطقـة واحدة وتتمتـع بثقافـة واحـدة. لكن الأمـة ليست عرقـاً او إثنية، لأن العرقية تسييس للثقافة. وبذلك يمكن القول أن الأمة: "إرادة لأفراد يعيشون في بقعـة مـن الأرض، وفـي ظـل نظـام اقتصـادي وبعـض الرمـوز الثقافيـة المشـتركة، ونظـام سياسي يشعرون من خلاله بأنهم مُمَثَّلون".

وبشـكل عـام تميـل الأدبيـات الأمريكيـة فـي دراسـة (بنـاء الدولـة) و (بنـاء الأمـة) إلـى اعتبارهما عملية واحدة، إذ أن التجربة الأمريكية الخاصة تعاطت مع دراسات بنـاء الدولـة رديفاً لبناء الأمة.

كما أن مسار بناء الدولة والأمـة لم يكن مساراً ناجحاً فـي كل منـاطق العالم، إذ بـات بالإمكـان تمييز الفجوة بين الدولـة والأمـة فـي الـبعض من هـذه التشكيلات التـي سميت بالدول–أمم. وبذلك تكون دراسات بناء الدولة والأمة نافعة لهذه البلدان التـي تعـاني من عدم تكامل البناء والانطباق بين مشروعي الدولة والأمة.

وبالإجمال يمكن الاشارة إلى أن مظاهر تعثر الدولـة فـي العالم الثالث تتجلى فـي عدة مستويات، من أهمها المظهر الجغرافي حيث تميل الدولة إلـى الانـهيار والتقسيم، كمـا أن مشاكلها غالباً ما تؤثر وتتـأثر بخـارج مـا يـدعى "حدود السيادة". وفـي المظهر السياسـي

تميل البنى الضامنة للقانون والنظام في الدولة إلى الانحلال أو التحيز لصالح فئة، أو جهة، أو فرد. أما في المظهر الوظيفي فتغيب المؤسسات الممثلة للدولة على المستوى الخارجي، وكذلك الأجهزة القادرة على تقديم الخدمات للمواطنين في المستوى الداخلي للدولة[8].

ولعل كل ذلك يعود في المستوى الجغرافي إلى الحدود المصطنعة إلى حد بعيد، وهي حدود فرضت في الحقبة الاستعمارية، أما في المستويين السياسي والوظيفي فإن تعثر الدولة يعود بدرجة أساس إلى عدم تمثيلها للجماعات والأفراد على مستوى الأمة.

وهنا يبرز نعوم تشومسكي الذي ركز على هذا الصنف من الدول، مُطلقاً عليها (الدول الفاشلة). يقول تشومسكي أن من بين الخصائص الأكثر تميزا للدول الفاشلة عن غيرها هي عدم قدرتها أو عدم رغبتها في حماية مواطنيها من العنف. كما أن الحكومات في مثل هذه الدول تعتبر نفسها فوق القانون محلياً كان أم دولياً[9].

أما فيما يتعلق ببناء الأمة فقد استخدم علماء السياسة الأمريكان مفهوم بناء الأمة في توصيف الانطباق والاندماج الواسع بين الدولة والمجتمع، وعاملاً من عوامل ولاء المواطن للدولة–الأمة الحديثة.

ويشدد "لابيار" على عنصرين هامين في تشكل الأمة هما: الوحدة الثقافية، والوحدة الاقتصادية[10].

أما (كاظمي) فكان أكثر تفصيلاً في تعريف بناء الأمة ومراحلها، إذ يؤكد أن بناء الأمة عملية تهدف إلى تأمين الاستقرار السياسي في قالب الدولة – أمة. وهذه العملية تعتمد أبعاداً أربعة: أولاً: تنمية حس الاندماج مع الدولة ومُثُلَها وفلسفتها السياسية. ثانياً: توسيع العلاقات الاجتماعية بين الجماعات الفرعية والثقافات الفرعية في مختلف

---

[8]- سعيد الصديقي، **الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة**، (ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص129-130.

[9]- نعوم تشومسكي، **الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، ترجمة: سامي الكعكي، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2007)، ص51.

[10]- جان وليام لابيار، **السلطة السياسية**، ترجمة: الياس حنا الياس، (بيروت، منشورات عويدات، 1974)، ص55.

المناطق. ثالثاً: الذوبان التدريجي للالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية القديمة، واكتساب المثل والقيم الجديدة القائمة على التقبل الاجتماعي للآخر. رابعاً: تنمية البنى التحتية والمواصلات اللازمة والقوانين الضرورية لتدفق السلع والخدمات بين كافة مناطق الدولة[11].

إن تأكيد الباحثين المذكورين آنفاً على "الاندماج" يشير إلى أهمية هذا الأمر في بناء الأمة. ويهدف الإندماج إلى تأسيس هوية ثقافية مشتركة من خلال دمج الاختلافات في بوتقة واحدة، لتغدو علاقات سليمة، وليس بالضرورة ذوبانها.

الانتليجنسيا الشيعية ونظام الحكم

انقسمت النخبة الشيعية العراقية في الإجابة عن سؤال: "ما هو شكل نظام الحكم الأمثل للعراق والذي يضمن احترام الدين والحريات معا؟". فكان التوجه الأبرز متشدداً حيال تدخل الدين في الدولة، رافضاً أي شكل من أشكال التسامح معه. وتشير النخب الشيعية المثقفة إلى (النظام العلماني) بوصفه النظام الأمثل الذي يضمن الحرية والمساواة في نظام يصون التعدد. وينوه أنصار هذا الرأي إلى أن الأشكال المختلفة لتدخل الدين هي السبب الرئيس في النزاع الحالي في العراق. يقول أحمد عبد الحسين بهذا الصدد: "النظام العلماني وحده القادر على منع الاحتراب وإدارة التنوع في العراق". ويتعمد المثقفون ضمن هذا التوجه استخدام مصطلح (النظام العلماني) في حين يستعمل المثقفون ضمن التوجه الثاني مصطلح (النظام المدني)، وهم تلك الفئة من المثقفين الشيعة، الذين أشاروا إلى إمكانية وجود دور للدين في الدولة بعناوين مختلفة على أن لا يخل ذلك بفصل الدين عن الدولة. ويشير مازن الزيدي إلى ذلك بالقول: "يمكن أن يكون الدين أحد مصادر التشريع في تنظيم الأحوال الشخصية، لكنه كمعيار للحكم فلا". ولا

11- Ali-Asghar Kazemi, **"The Dilemma of Nation building in Post-Sadam Iraq"**, Journal of Law and Politics,Tehran,2005, Islamic Azad University, Science and Research Campus, Vol.1, no.2.

يتقاطع سعدون محسن ضمد مع هذا الرأي حينما يقول: "الدعوة إلى الدولة المدنية شكل من أشكال العلمانية المرشّقة"، وهو بذلك لا يلغي إمكانية وجود دور للدين في الدولة.

وهاتان الرؤيتان المختلفتان في النظر إلى دور الدين في النظام السياسي تشيران إلى تحليل أبعد، أشار لهما عبد الحسين الهنين: "إن الدعوة إلى الدولة المدنية تزييف. فلا يوجد شيء اسمه دولة مدنية مؤصّل لها في الفكر الفلسفي، وإنما الدعوة لها هروب من الدعوة إلى دولة علمانية".

وفي الحقيقة ان العراق طوال تاريخه الحديث شهد مواجهات دائمة بين المؤسسة الدينية الشيعية ونظيرتها السياسية. وفي فترات التصالح بين المؤسستين، كانت المؤسسة الدينية تتغاضى فيها عن الحكم، مقابل امتيازات تتمثل بحرية الطقوس وحركة رجال الدين وغير ذلك. وفيما عدا ذلك فإن المؤسسة السياسية اضطرت إلى مواجهة المؤسسة الدينية، وهو ما كلّفها الكثير على الصعيدين الاجتماعي والسياسي والشرعي في المجتمع. ولعل لجوء المؤسسة السياسية إلى تبني الخيار الطائفي السني في التاريخ العراقي يكون أحد أسبابه اضطرار السياسيين لتبني خيار ديني من أجل ضمان الاستمرار في الحكم، إذ لا يمكن حكم العراق من دون دور للدين الذي طالما شكل إحدى دعامات الهوية المجتمعية.

الانتليجنسيا الشيعية والمشتركات الممكنة لبناء الدولة/أمة

"ما المشتركات التي على أساسها يقوم بناء دولة تضم الشيعة والسنة والاكراد والأقليات والعلمانيين؟". في الإجابة عن هذا التساؤل انقسمت النخبة الشيعية المثقفة إلى ثلاث فئات: الأولى شديدة التشاؤم حيال ما يمكن أن يكون مشتركاً بين العراقيين بمختلف جماعاتهم في الوقت الراهن. ويعبر عن ذلك بصورة صادمة أحمد سعداوي بالقول: "هناك أمم تقاتل بعضها في العراق وليس فصائل سياسية. لا يوجد في المتخيل أمة عراقية. هناك بحث عن فرضية بديلة تشمل أمة شيعية وأمة سنية وأخرى كردية".

أما الفئة الثانية فقد نظرت إلى المشتركات من زاوية ما ينبغي أن يكون، وفقا لتراكم قانوني وثقافي، داعية إلى أن تكون (المواطنة) في تعريفها الدقيق، وتنفيذها الصارم، هي المشترك الأساس المهيمن على كل أشكال الجماعات. ويشير علي خفيف إلى هذا التوجه بالقول: "إن القوانين تعني الجميع، لا جماعة خاصة دون أخرى". ويعزز هذا الرأي قول مازن الزيدي بأن "ضمان المواطنة هي المشترك الاساس لبناء الدولة والأمة".

أما الفئة الثالثة فقد أشارت إلى امكانية بلوغ المشتركات بين الجماعات العراقية المختلفة من خلال جملة من الإجراءات أهمهما الجانبان الاقتصادي والقانوني. تقول لاهاي عبد الحسين بهذا الصدد: " ينبغي تصميم اقتصاد يعتمد التساند بين المحافظات"، فتعميق المصالح الاقتصادية إلى جانب المواطنة، أمران أساسيان لتعزيز المشتركات المؤدية لبناء الدولة والأمة.

وفي الحقيقة إن أمر البحث في المشتركات القائمة والممكنة يختلط عند المثقفين، فما هو موجود من مشتركات ثقافية واجتماعية مثل الدين واللغة والثقافة الفلكلورية واللهجة والعادات والتقاليد وما إلى ذلك، لم يكن في حسبان المثقف الشيعي العراقي الذي نظر إلى المتخيل والطوباوي بوصفه مثالاً لما ينبغي أن تكون عليه المشتركات المؤدية لبناء الدولة والأمة. وبذلك فقد وضع المثقف عينه على مانح هذه المواطنة والقوانين التي تتعامل مع الأفراد بوصفهم المجرد عن الانتماءات الفرعية. ونقصد بمانح هذه المواطنة السلطة السياسية، حيث كان التشاؤم في مواجهتها والنجاح في إقناعها واضحاً في كلمات النخب الشيعية المثقفة.

الانتليجنسيا الشيعية ومتطلبات اندماج الجماعات العراقية

استكمالاً لعوامل الابتعاد والخلاف، وأسباب التقارب والتآلف، كانت الدعوة للمثقف الشيعي لاقتراح ما يحتاجه العراقيون لمزيد من الاندماج بين جماعاتهم المختلفة دينياً ومذهبياً وقومياً وفكرياً. وبالمجمل جاءت الإجابات مشتتة في الرؤية لما يمكن أن تؤدي إلى بناء أمة عراقية، لكن الإجابات بمجموعها يمكن أن تكون عناصر متكاملة لبناء

الأمـة. فعلـي وجيـه يـدعو إلـى التأكيـد علـى "التـزاوج والاقتصـاد" مـن أجـل الانـدماج بـين الجماعات، في حين دعا سعدون محسن ضمد إلى "الحوار الحقيقـي الـذي يبدد الخـوف"، وهو ذات السياق الـذي تحدث فيـه علـي العنبـوري بقولـه: "إن شرط الانـدماج هو حوار يؤدي إلى تقديم اعتذارات تاريخية تقدمها الجماعات لبعضها البعض".

أمـا التعلـيم، والثقافـة، والإعـلام، واخـتلاط الطـلاب والأسـاتذة فـي الجامعـات، والتجنيـد الإلزامي، والسياحة الداخلية والخارجية والتكامـل الاقتصـادي بين المحافظات، كلـها كانـت في عين المثقف الشيعي العراقية عناصر أساسية ينبغي العمل عليها لمزيد من الانـدماج بين الجماعات العراقية المختلة.

ويلفـت أحمـد سـعداوي الانتبـاه إلـى أن الحـل الوحيـد لتكـوين أمـة عراقيـة مـن وسـط الـدعوات لبنـاء أمـم علـى أسـس طائفيـة وقوميـة، هـو "العمـل علـى الحـدود البينيـة للجماعات. وهذه الحدود تشمل المتمردين على فكرة الجماعة الطائفية والقومية والدينية". أما أحمد عبد الحسين فيؤكد أن معيار الاندماج هو رحابة الفضاء العام المتمثل بالشارع والجامعة والإعلام والمؤسسات العامة، وأن "بقاء المجال العام مشتركاً، يخلق الاندماج".

وبشكل عام فإن مـا يمكن الإشارة إليـه أن الأمـة العراقيـة بـرأي الانتليجنسيا الشيعية العراقيـة، تخلقهـا وتنظمهـا وتراقبهـا الدولـة. فمـن دون قـوانين منظِّمـة تحقـق المسـاواة والعدالة وتوسّع من المجال العام وتنـاهض امتلاكـه من قبل الجماعات الأقوى، لا يمكن أن تتحرك البنى الثقافية التي يقودها العلمانيون المتمردون على فكرة الجماعات الفرعية مـن أجـل رسـم المتخيـل للأمـة العراقيـة. وهـذا معنـاه أن العلمـانيين لـم يعـودوا راغبـين أو قـادرين علـى خلـق فكرة رومانسية للأمـة، قائمـة علـى إثـارة العواطـف والبلاغـة اللغويـة. وإنما يطالب هؤلاء بـأن تكون فكرة الدولـة والأمـة فكرتين مفيـدتين لمصلحة الأفراد، وأن الأفراد يكون بإمكانهم تحقيق فائدة مادية مباشرة من الدولة والأمة العراقية تتمثل بحقوق المواطنة.

المثقف: من هو؟ وما أدواره المتوقعة في بناء الدولة والأمة؟

اتفقت الانتليجنسيا الشيعية العراقية على أن المثقف هو صانع المفاهيم، الحامل للهمّ المجتمعي، والناقد المشارك في الجدل العام.

يقول علي وجيه ان المثقف هو "المروج للمعرفة"، وهو معيار التجدد المهتم بالقضايا الاجتماعية بعيدا عن الاطر السياسية. وهو برأي الهنين "الذي يدعو للتغيير، ويؤثر في الرأي العام، وليس منتجاً للمعرفة فقط".

وعلى الرغم من ذلك فقد اختلفت النخبة العراقية الشيعية في مدى قرب المثقف من السياسة، فيشير سعدون محسن ضمد إلى أن المثقف هو "اللامنتمي" وهو عند مازن الزيدي "الذي يفهم الظواهر بعيداً عن الأطر السياسية". حتى أن العنبوري يذهب بعيداً حينما يشير إلى أن " انتهازية المثقف العراقي وأنويّته جعلته يفكر بالسياسة أكثر من الناس". أما في الجانب الآخر فيرى فارس حرام أن "المثقف يمكن أن يكون قائداً جماهيرياً في بعض المراحل التاريخية"، أو يمكنه "إشاعة الوعي من خلال وجوده في السلطة أو خارجها" بحسب عبد الحسين الهنين.

وكانت الرؤى عن دور المثقف في مشروع بناء الدولة والأمة العراقية متقاربة بالإشارة إلى أهمية النقد المستمر للذات، والآخر، والسلطة، وإشاعة التسامح، والترويج للمشتركات المجتمعية، والقيم الحضرية المدنية، ودعم القانون، والوقوف مع الحرية، وحماية المجتمع من السلطة.

كما أن اغلب المثقفين يرون ضمن واجباتهم مواجهة السلطة وليس التفاعل معها أو من خلالها، ما يعكس خشية المثقفين من ممارسة السلطة ربما خوفا من الفشل، أو الانزلاق إلى موقع ينالون فيه التسقيط والانتقاد الممنهج كما هو الحال مع الواقع السياسي العراقي حاليا. وينعكس ذلك جليا في موقف أحمد سعداوي عندما يقول "إن مصداقية المثقف رأسماله الوحيد، ولا يمكنه أن يبيع نفسه للسياسة".

وينتقد المثقف الشيعي ذاته من خلال الدعوة إلى "نقد الذات كإنتماء" كما يدعو إلى ذلك أحمد عبد الحسين، وان "يكوّن مواقفه وفقا للبيانات والحقائق، وليس الافتراضات" وفقا لعلي خفيف، وأن مهمة المثقف "مستحيلة بوجود اسواق الغضب الرائجة" كما يرى علي وجيه. إن مثل هذا النقد الحاد للمثقف العراقي ودوره يعكس ايضا قلقه للانتماء (الشيعي) في حالة الانتليجنسيا المبحوثة في هذه الدراسة. وهو أيضاً يشير إلى تلك القوقعة التي تضم النخب خوفا من السياسة وإدرانها، على الرغم من أن المثقفين أنفسهم لم يتوانوا عن الدعوة إلى المشاركة أو حتى قيادة الرأي العام في مهمّة تبدو سياسية بامتياز.

وأكثر من ذلك فإن المثقف العراقي ولا سيما الشيعي، طالما سعى، أو شجع، أو شارك، في الترشح للانتخابات، أو المناصب السياسية. فالسؤال المطروح: هل أن المثقف العراقي بمواقفه الحادة تجاه السياسيين ينافسهم في سلطتهم؟

الانتليجنسيا الشيعية ومعالم المشروع الثقافي لبناء الدولة/الأمة

على الرغم من النقد الواضح للانتليجنسيا الشيعية حيال الوضع السياسي والمشاريع القائمة لبناء الدولة والأمة، فإن السؤال الذي يبقى راسماً: "هل هناك وجود لمعالم مشروع ثقافي عراقي إزاء بناء الدولة والأمة؟". تبدو الإجابات عن هذا التساؤل متقاربة في مضمونها المتشائم، إذ تتراوح بين الإيمان بعدم وجود مشروع ثقافي أصلا مهتم ببناء الدولة والأمة، وبوجود مبادرات فردية لنخب عراقية لهذا الصدد.
تقول لاهاي عبد الحسين أنه "لدينا اسماء مثقفة لكن ليس طبقة مثقفين. إنهم افراد مشتتون ضمن مشروع عام". ويؤيدها في ذلك علي وجيه في أنه "لا يوجد مشروع، وإنما هناك محاولات فردية وأحيانا هبّة مثقفين".

وفي المقابل يرى العنبوري أن "ما موجود هو ردود افعال عاطفية أكثر منها مشروعاً مؤسساً ثقافياً بنيوياً"، يؤيده في ذلك علي خفيف بالقول أن "المثقف العراقي شعبوي وغير فاعل وغير منتج".

ويبدو أن المشروع الثقافي العراقي لبناء الدولة والأمة شرطه الأساس هو العمل الجماعي الممنهج والمؤسَّس وهو ما تفتقده الانتليجنسيا العراقية. كما أن مثل هذا المشروع قد يكون بحاجة إلى أكثر من جهود أفراد مترصدين لاتخاذ مواقف ضد الإسلام السياسي الحاكم في العراق، ليكونوا حاملين لإنتاج معرفي يساهم بتكوين الطقوس والرموز والتنظيم الضروري لبناء الدولة والأمة العراقية.

تقابل مشاريع بناء الدولة والأمة العراقية

لا يتردد أحد من المثقفين الشيعة في التصريح بأن المشروع السياسي حاكم على المشروع الثقافي (إن وجد) في العراق. ويشير المثقفون في الإجابة عن سؤال: "أيهما حاكم على الآخر؟ السياسي على الثقافي أم العكس؟" إلى أن "من يمتلك المال والسلطة" هو السياسي كما يقول الهنين. كما أن "انتشار الإرهاب والعنف دعم موقف السياسي الذي يمارس السلطة المجردة" وفقاً للاهاي عبد الحسين. إن ذلك معناه وجود شكل من أشكال عدم تقبل السياسي للرأي وعدم تفاعله مع الثقافة والمثقفين. ولعل هذا الأمر يعود لعدم وجود تقاليد ديموقراطية في مجتمع تكثر فيه الأمية، ما يجعل موقف السياسي أقوى دائماً من موقف المثقف. وهذا ما جعل "حلم المثقف أن يصبح سياسياً" كما يقول علي وجيه.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك اتجاهاً شخّص وجود شكل من أشكال الخشية لدى السياسي من المثقف. يقول فارس حرام: "منذ بدء الاحتجاجات عام 2011 تبدلت صورة المثقف، وبدأ يكسب ثقة الناس، وأصبح بمكانة مكافئة للسياسيين". ويشير سعدون محسن ضمد بهذا الصدد أيضاً "لا أحد من السياسيين اليوم يستهين بالمثقف. إنهم يخافون سوط وصوت المثقفين".

وفي مقابل الاتجاه الذي يرى تقابل المثقف مع السياسي، وصراعه الدائم، هناك رؤية أخرى بدت حالمة بعض الشيء. يشير العنبوري إلى ذلك بالقول "إن السياسي والمثقف أحدهما يكمل الآخر". فالعلاقة ينبغي أن تبنى على أساس التكامل بين المشاريع الثقافية ونظيراتها السياسية، بدلاً من علاقة الابتزاز أو التبعية أو العداء الدائم بين المثقف والسياسي ضمن عملية بناء الدولة والأمة العراقية.

ومن الواضح أن الأحزاب والشخصيات الاسلامية الشيعية والسنية هي الأقوى على صعيد العملية السياسية الجارية في العراق. فهل يرى المثقف أن بإمكانه إقامة مشتركات مع الإسلام السياسي لبناء الدولة والأمة العراقية؟، على اعتبار أن هذا المشروع بحاجة لتحالف مجتمعي وسياسي واسع، يحقق إجماعاً وطنياً. في الإجابة عن هذا التساؤل بدت النخبة الشيعية شديدة الانقسام بشأن ذلك، إلى ثلاث فئات أساسية: الأولى رفضت بقوة إقامة أي مشتركات أو حوار مع الإسلام السياسي، مناهضين وجود أي مشروع يمكن أن يضمهم إلى جانب المثقفين. تقول لاهاي عبد الحسين عن ذلك أن "المثقف والسياسي يسيران بخطى متوازية، ولا لقاء بينهما ما دام الإسلام السياسي لا يريد الخروج من عباءة الدين بوصفه المرجعية النهائية في الإدارة والحكم". ويعزز ذلك علي وجيه بقوله أن "الإسلام السياسي لا يؤمن بالحدود السياسية المعروفة. إنه يؤمن بعمق شيعي في إيران، أو سني في السعودية او مصر. وهذا الإيمان يفتت الأوطان حدوداً وسيادة".

أما الفئة الثانية فقد بدت أقل تشدداً من الأولى في الدعوة إلى شكل من أشكال التنازل للطرفين لصالح مشروع وطني لبناء الدولة والأمة. يقول الهنين بهذا الشأن أنه "يمكن أن تكون هناك علاقة متكاملة بين الطرفين شرط تنازل كل طرف لصالح الاخر". أما أحمد عبد الحسين فأشار إلى أن إقامة مثل هذه العلاقة المتكاملة "ممكن، لكن ليس مع كل أطراف الإسلام السياسي، وإنما ذلك الاسلام السياسي الذي لا يمكن بعد أن نعتبره جزءاً من السلطة الحالية".

في حين بدت الفئة الثالثة والأخيرة محبطة من إقامة أي مشتركات لا في الوقت الراهن ولا في المستقبل. يشير إلى ذلك مازن الزيدي بالقول "لا يمكن الحديث عن بوادر تقارب" ويعزز هذا الرأي فارس حرام بأن "الإسلام السياسي إذا تخلى عن خطوطه الحمراء، سيكون اتجاها ليبرالياً مفتوحاً، وهذا صعب. فهو لا يمكن إلا أن يكون مرشداً دينياً، وهو بذلك مقدس وفوق النقد. والدولة بوجوده تترهل".

وبشكل عام يمكن القول أن النزاع الأساس هو بين المثقف الشيعي والإسلام السياسي، حيث أن عداءً واضحاً يميز العلاقة بينهما في العراق.

ويدرك الإسلام السياسي في العراق الثقل الرمزي للتيارات المدنية والعلمانية، إذ أن الانفتاح الإعلامي وقنوات التواصل الاجتماعي والاتجاه الدولي لحماية الحقوق المدنية والإنسان ليس في صالح التيارات الدينية.

كما أن تورط السياسيين الإسلاميين بملفات الفساد والجرائم المختلفة طيلة السنوات التي أعقبت سقوط الدكتاتورية عام 2003، جعلتهم بموقف المدافع والمتنازل عن كثير مما يؤشر على أنه مبادئ دينية صارمة، منها تنازلهم أو صمتهم أو عجزهم عن البوح بالدعوة إلى إقامة دولة دينية. وكذلك تنازلهم أو صمتهم أو عجزهم عن تغيير القوانين والتعليمات والتقاليد غير الدينية المنتشرة في الشارع العراقي منها السفور، والأحوال الشخصية، وشرب الكحول والمعاملات الربوية وغير ذلك. حتى أن كثيراً من الأحزاب السياسية الإسلامية تجاهر بدعوتها لدولة مدنية وانحيازها للعلمانيين، كما سجلت الأحداث طيلة السنوات السابقة من حكمهم. وهذا لا ينفي بالطبع أن الاسلام السياسي سيبقى داعما للمظاهر الدينية وطقوسها، وفرض القوانين الإسلامية كلما أمكن ذلك.

الانتليجنسيا الشيعية والمرجعية الدينية

يتبع شيعة العراق العديد من المرجعيات الدينية في العراق وخارجه. لكن مرجعية السيد علي السيستاني تمثل المرجعية الأعلى والأكثر شعبية وتأثيرا في الأوساط الشيعية

العراقيـة. وخـرج السيسـتاني بعد 2003 مـن عزلتـه فـي مدينـة النجـف الأشرف بخطـاب حافظ فيه على "مسافة التوجيه" مع السياسيين.

ويشير مجمل خطابات السيستاني التي يصدرها على شكل بيانات وفتاوى أو خطابات يلقيها ممثلوه إلى أن الدولة الصالحة هي تلك التي تضمن المساواة بين المواطنين وتحترم التعددية والتنوع، وتقرّ بحقوق الأقليات، وتلتزم بمبدأ الانتخابات والتداول السلمي للسلطة[12]. ويرفض السيستاني أي شكل من أشكال الهيمنة الطائفية أو النظام السياسي المستند إلى الطائفية والعرقية[13]، ويؤمن أن تجاوز المحاصصة العرقية والطائفية ممكن من خلال الرجوع إلى صناديق الاقتراع[14]. ويبدو أن ذلك مشروط بظروف داخلية أمنية وسياسية، وإقليميه لم تتوفر حتى كتابة هذه السطور بالرغم من بعض المحاولات هنا وهناك.

ويرفض السيستاني تساوقاً مع رؤيته الفقهية، أي دور مباشر لرجال الدين في الجوانب الإدارية والتنفيذية، داعياً إياهم إلى الاقتصار على الإرشاد والتوجيه العام[15].

ويصرّ السيستاني على دور الحكومة في حفظ الأمن، رافضاً أي دور للمليشيات أو المؤسسات الموازية لعمل الدولة[16] حتى إن كان ذلك بقيادة رجال الدين أو من أجل تحقيق أغراض تعجز الدولة أو تتغافل عن تحقيقها[17].

إن ممارسات السيستاني تطورت لتشمل تفاصيل دقيقة في المجتمع والساحة السياسية – (وهو ما قد يراه البعض تجاوزاً للدور المرسوم للفقيه في منظومة السيستاني الفكرية والتي تتحدد بالنصح والإرشاد والتوجيه العام) –. وقد نجح السيستاني في البعض من هذه التدخلات كتلك التي تتعلق بطلبه من حزب الدعوة

[12]- حامد الخفاف (إعداد)، **النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني دام ظله في المسألة العراقية**، (دار المؤرخ العربي، بيروت، 2010)، ط2، الوثيقة رقم 31 ص60، والوثيقة رقم 39 ص73، والوثيقة رقم 52 ص96، الوثيقة رقم 53 ص98-100، والوثيقة رقم 68 ص125.

[13]- المصدر نفسه، الوثيقة رقم 58 ص110.

[14]- المصدر نفسه، الوثيقة رقم 53 ص98-100.

[15]- المصدر نفسه، ص14 وص20 وص30، والوثيقة رقم 25 ص51، والوثيقة رقم 52 ص95، الوثيقة رقم 53 ص98-100.

[16]- المصدر نفسه، الوثيقة رقم 23 ص48، والوثيقة رقم 24 ص49، والوثيقة رقم 33 ص64، والوثيقة رقم 36 ص69، والوثيقة رقم 39 ص73، والوثيقة رقم 40 ص76،

[17]- المصدر نفسه، الوثيقة رقم 67 ص123.

الإسلامية تغيير مرشحه لرئاسة الوزراء عام 2014، أو فتواه التاريخية بالجهاد ضد داعش بعد احتلالها الموصل[18]، فيما لم يلقَ عدد آخر من توجيهاته الاهتمام من قبل المتصدين للقرار السياسي، منها ما يتعلق بطلبه الغاء عطلة السبت[19]، أو الغاء الامتيازات والرواتب التقاعدية للمسؤولين[20]، أو تغيير موعد امتحانات الصفوف المنتهية لتزامنها مع شهر رمضان، أو اجراء اصلاحات شاملة، او مكافحة الفساد.

إن مجمل رؤى المرجعية الدينية العليا في العراق بات مدار اهتمام الانتليجنسيا الشيعية، لا سيما بعد موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي بدأت في 31 تموز/يوليو 2015. وتقيم النخب الشيعية المثقفة عالياً مواقف المرجعية. ويشير فارس حرام بهذا الصدد إلى أن "طريقة تعامل المرجعية مع الدولة هي بالضبط ما تدعو إليه النخبة" مضيفاً أن "رسالة المرجعية هي الترويج للمؤسسة الدينية في دولة غير دينية". ويؤيد سعدون محسن ضمد هذا الرأي بالقول أن "كل تدخلات المرجعية كانت جيدة، فلم نرصد لها موقفا داعماً لما تقوم به قوى الإسلام السياسي عند منعها للحريات أو المظاهرات أو الخمور أو حتى القوانين ذات الطابع الديني مثل قانون الأحوال الشخصية الجعفري". ولم يذهب مازن الزيدي بعيداً ايضاً حينما يشير إلى أن "تدخلات المرجعية حافظت على وحدة العراق، ومنعت الصراع الطائفي أن يتوسع لمدى أبعد".

ولا ينبغي بالطبع اغفال رأي آخر لبعض المثقفين الشيعة وإن كانوا أقلية، حيث أشاروا إلى أن أي تدخل للمرجعية في الشأن السياسي يعد خطيئة. يقول علي خفيف أن "المرجعية أساءت لبناء الدولة، وكان عليها الابتعاد كلياً عن هذا المشروع".

---

[18]- ينظر الموقع الرسمي للسيستاني على الرابط: http://www.sistani.org/arabic/archive/24918/ .

[19]- حامد الخفاف (إعداد)، مصدر سابق، الوثيقة رقم76 ص133.

[20]- نص مكتوب لخطبة صلاة الجمعة في كربلاء يوم 7\2\2014 والتي القاها الشيخ مهدي الكربلائي وكيل السيد السيستاني والتي نشرها الموقع الرسمي للعتبة الحسينية على الرابط: http://imamhussain.org/fri/82vie.html وتناولته وكالات الانباء المختلفة نذكر منها: http://ar.aswataliraq.info/(S(t2qyoibxaazwzgavohvegy45))/Default1.aspx?page=article_page&id=327738 و http://www.elaph.com/Web/news/2014/2/874951.html

وعلى الرغم من ذلك، وبشكل عام يقيم النخبة الشيعية المثقفة عالياً مواقف المرجعية الدينية، مدركين أن الدور الذي تريده المؤسسة الدينية الشيعية هو بناء سياسي لا يقمع الآخر، وأن يكون غير ممانع لحرية تلك المؤسسة في ممارسة دورها (الفاتيكاني) في العراق والعالم.

ويسجل المثقفون بإيجابية موقف المرجعية الدينية من إيران والتحالف الشيعي الحاكم المدعوم من إيران. يقول الهنين أن "المرجعية ندمت على دعمها تحالف الاسلاميين الشيعة"، فيما أشار علي وجيه إلى أن "المرجعية وقفت بوضوح بوجه الطبقة السياسية التابعة لإيران".

لكن المثقفين سجلوا ايضاً على المرجعية الشيعية عدم تصديها لتمدد الطقوس الدينية في المجال العام. تقول لاهاي عبد الحسين أن "المرجعية لم تتطرق لقضايا الاصلاح الديني مثل العزاء الحسيني، والمشي والتطبير".

وعن إمكانية وجود مشتركات بين المرجعية الدينية والمثقفين ضمن مشروع لبناء الدولة والأمة العراقية، كان رهان الانتليجنسيا الشيعية واضحاً في دعوة مرجعية السيستاني لبناء دولة مدنية بوصفها المشترك الأبرز التي يمكن البناء عليه للمثل هذه الدولة. يقول مازن الزيدي بهذا الصدد: "المرجعية لا تمتلك طموحاً سياسياً وهي إلى جانب المثقفين لا يؤمنون بولاية الفقيه. وهذا هو الحد الأدنى من المشتركات بينهما".

وهذا لم يلغ إشارة بعض من المثقفين الشيعة أيضا إلى صعوبة ايجاد مشتركات بين الانتليجنسيا والمرجعية، رغم مواقف الأخيرة الداعمة للدولة المدنية. يقول علي العنبوري أنه "لا يمكن ايجاد مشتركات مع المرجعية لأنها تخشى رعويتها المعنوية للجمهور". كما أن لاهاي عبد الحسين تسجل نقطة بدت جوهرية في أن "دعوة المؤسسة الدينة للدولة المدنية إنما مرجعيتها الأساس إلهية وليست دنيوية، وهذه مشكلة بحد ذاتها".

ويمكن القول أن الانتليجنسيا الشيعية لا تمانع بشكل عام ما يمكن تسميته بـ "علمانية مرشّقة" تدير دفّة أمور البلاد، وهذه العلمانية تعطي حرية ما للمؤسسة الدينية في عملها، وتسمح بما يمكن من تدخل للدين في بعض الأمور المتمثلة بالأحوال الشخصية، وهوية الدولة، بحدودها الدنيا. وذلك مشروط أيضا باستمرار دعم المرجعية للدولة المدنية، وعدم انحيازها طائفياً أو سياسياً لصالح جهة دون أخرى، مما يخلّ بهذا التفاهم النسبي المتفق عليه ضمنياً بين الانتليجنسيا الشيعية والمرجعية الدينية في النجف الأشرف.

الانتليجنسيا الشيعية والدستور العراقي

في الحديث عن الدستور العراقي الدائم، بوصفه الحاضن الأساس لبناء الدولة وتصور الأمة، يبدو أن لدى المثقف الشيعي مواقف متضاربة منه. فعند السؤال: "هل تمكّن الدستور من خلق مواطنة متساوية بين جميع العراقيين؟" انقسمت النخبة الشيعية إلى ثلاث فئات متباينة: الأولى اعترضت على النص الدستوري بوصفه جزءاً من المشكلة التي تعاني منها المواطنة العراقية. فالدستور العراقي برأي هذه الفئة مليء بالألغام والأخطاء المؤدية إلى تصور العراقيين بطريقة غير متساوية. يقول علي خفيف أن "الدستور في المادة الأولى صنفت الناس إلى إسلاميين وغير إسلاميين. والمادة 140 المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها صنفت الناس وفقا لقومياتهم. والمادة 110 التي أجازت للمحافظات والأقاليم التصرف بالثروات النفطية خلقت عدم مساواة اقتصادية بين الناس. الدستور بصورته الحالية ملغوم وصانع نزاعات".

أما الفئة الثانية فعلى النقيض من الفئة الأولى تماماً، رأت في النص الدستوري منطلقاً مهماً لخلق مواطنة. لكن هذه الفئة من النخب الشيعية تؤكد على أن السياسيين لم ينفذوا الدستور، أو أنهم أوّلوه بما هو لصالحهم. يشير إلى ذلك فارس حرام بقوله أن "الدستور كنص حاول أن يكون نموذجياً، رغم بعض الإشكاليات، لا سيما تفسير الآداب العامة والكتلة الأكبر والمادة الأولى المتعلقة بعدم تعارض القوانين مع مبادئ الديمقراطية وثوابت الأحكام الدينية. المشكلة في الاعراف السياسية التي نشأت بعد ذلك، والتي أفرغت الدستور من محتواه". ويؤكد مازن الزيدي في هذا السياق أيضا أن "الدستور

الحالي يحمل بذرة لدولة مواطنة، لكن هناك عقبتين أمام تنفيذه، الأولى الفقرة الأولى في الدستور، والثانية تنفيذ المواد الدستورية من قبل السياسيين".

وتبدو الفئة الثالثة غير مكترثة كثيراً بالنص الدستوري بقدر اهتمامها بشعور العراقيين أنفسهم بأنهم مواطنون في دولة. يقول أحمد سعداوي "ليس مهما أن يحمل الدستور مواد تتعلق بالمواطنة، فلا يوجد شعور بأهمية المواطنة أصلاً لدى الناس. هناك 3 أمم مختلفة شيعية وسنية وكردية لم تعلن استقلالها بعد. فما الجدوى من التفكير بالمواطنة؟ ببساطة أنها غير مفيدة لهم حالياً".

وبالمحصلة تبدو آراء الانتليجنسيا الشيعية محتجة على السلوك السياسي صاحب القرار في تنفيذ مواد الدستور. فلا يوجد بعد معبّر سياسي يمثل من هو يدعو إلى المواطنة ويسوّقها للعراقيين، فما موجود يعبّر عن فئويات طائفية وقومية، ولا يوجد من يدعو حقيقة إلى المواطنة المتساوية للعراقيين. بعبارة أخرى إن بضاعة المظلوميات الإثنية تبدو أكثر رواجاً من الدعوة للمواطنة التي تبدو رومانسية في عراق الراهن.

الانتليجنسيا الشيعية والمناهج الدراسية

تعد المناهج الدراسية، لا سيما الإنسانية منها في المراحل الابتدائية والمتوسطة والإعدادية حاضنة تربوية مهمة في إنتاج الاجيال المؤمنة بالعراق دولة وأمة. لكن ما هو رأي المثقفين الشيعة حيال المناهج الدراسية التي صممت بعد 2003 فيما يتعلق بالدين والتاريخ والتربية الوطنية؟

في الإجابة عن هذا السؤال اتفق المثقفون الشيعة بالإجماع على ضرورة إلغاء مناهج الدين من المدارس العراقية بوصفها منتجة للانقسام الطائفي والديني بين العراقيين. يقول الهنين "أنا مع إلغاء مادة الإسلامية وأيضا حذف التاريخ المثير للخلاف".

وتضمنت إجابات المثقفين أيضاً اعتقادهم بعدم وجود خطاب واضح في المناهج الدراسية يعالج مسائل التعددية والمساواة بين العراقيين. يشير إلى ذلك أحمد سعداوي بالقول "المناهج الدراسية كلها تلفيقية. ولا يوجد فيها تصور واضح للوطن". ويضيف إلى ذلك علي العنبوري أن "الوطن لا يُعَلَّم، إنه يحتاج إلى مؤسسات تربط المواطن به، وليس تلقينه عاطفياً للأطفال".

وعن مناهج التاريخ يقول علي خفيف أنها "تتضمن تاريخاً مزوراً ومشوهاً، والجيل الجديد سيواجه حياته وفقاً لانتمائه الطائفي والقومي". ويؤيد ذلك أحمد عبد الحسين أن "استحضار الخلافات التاريخية يشكل كارثة في مناهج التاريخ".

ويدا المثقفون كذلك حسّاسين تجاه موقف المدرّس في فرض قناعاته على الطلاب خلافاً لما هو مطلوب منه قانونياً وإنسانياً. كما أن المناهج الدراسية برأي الكثير من النخبة الشيعية تبدو جزءاً يسيراً من المشكلة إذا ما أخذ بالحسبان دور الإعلام وخطابات المجال العام في العراق حيال مسألة التعددية والمواطنة والمساواة. يشير إلى ذلك علي وجيه بقوله "خطاب المناهج مهما كان مطالباً بالمساواة والتعددية فهو ضعيف تجاه خطاب المدرس أو المدرسة الذين في أحيان كثيرة يضخون خطاب التفرقة، وايضاً خطاب الإعلام الذي يضخ يومياً خطابات الكراهية".

الانتليجنسيا الشيعية والرموز الجامعة

إن بناء هوية وطنية جامعة لكل العراقيين ضمن مشروع بناء الدولة والأمة العراقية، بحاجة إلى رموز قد تكون شخصيات وطنية، أو مادية أو معنوية تشكل محور الانتماء للعراق وأمته. لكن ما الرموز أو من هي الرموز التي من الممكن أن تشكل مشتركات ثقافية بين كل العراقيين برأي المثقفين الشيعة؟

في الإجابة عن هذا التساؤل أجمعت النخب الشيعية على عدم وجود رمز سياسي في الوقت الراهن يمكن أن يكون جامعا للعراقيين. لكنهم بدوا غير ممانعين في اعتبار بعض الشخصيات السياسية العراقية في العهد الملكي (1917-1958) رموزا موحِّدة

للعراقيين. يشير إلى ذلك العنبوري بقوله "السياسيون حاليا لا يصلح أن يكونوا رموزاً. إلا ساسة العهد الملكي الذين حققوا مصلحة العراق".

وأشار بعض المثقفين إلى أن فترة العهد الملكي كان غزيرة بالرموز الثقافية والمدنية إضافة إلى الرموز السياسية، وكلها صالحة أن تكون رموزاً تجمع العراقيين. يقول أحمد سعداوي بهذا الصدد "هناك 40 سنة من الرموز الإبداعية والمدنية في العهد الملكي، وكلهم رموز وطنية عابرة للإثنيات".

كما أن الانتليجنسيا الشيعية العراقية أكدت بشكل عام على أن حضارة العراق الرافدينية القديمة، والفلكلور الشعبي، الثقافة العامة، والحياة اليومية للعراقيين، والمنتجات الصناعية المحلّية والفن كلها بالإمكان أن تشكل رموزاً جامعة غير مفرِّقة للعراقيين. وعلى الرغم من ذلك هناك من اعترض على إمكانية أن تكون الرموز التاريخية فعالة في جمع العراقيين ببعضهم البعض. يقول أحمد عبد الحسين "الرموز التاريخية رموز غير فعالة، لأنها مادة للتغني ليس أكثر". ويؤيده في ذلك علي خفيف أن "التاريخ الرافديني والرموز الثقافية ليست رموزا تغييرية. ليس المهم الفخر بالرموز، وإنما قدرتها على التغيير. فالرومانسيات غير الواقع".

الانتليجنسيا الشيعية والهوية الوطنية

إن بناء الهوية الوطنية غالباً ما يكون بحاجة إلى التعريف بالـ(نحن) والـ(هم). لكن من هو الآخر بالنسبة للعراق-العراقي؟ في الإجابة عن هذا التساؤل أجمع المثقفون الشيعة على عدم ضرورة وجود الآخر بوصفه عدواً للعراق. تشير إلى ذلك لاهاي عبد الحسين أن "الآخر الأيديولوجي مثل إيران وإسرائيل تآكل في أذهان العراقيين والساسة إلى حد كبير". ويشير المثقفون إلى ضرورة الاهتمام بالإجماع الوطني الداخلي بوصفه صانعاً للهوية الجامعة وعدم صناعة عدو وهمي مفترض. يشير إلى هذا المعنى أحمد عبد الحسين أن "منبع الهوية ينبغي أن يكون داخلياً ومنزوع الأشواك بحيث لا يعاديه الآخرون". ويوافقه في ذلك مازن الزيدي في الإشارة إلى أن "الضمانات القانونية التي

تضمن حياة كريمة للمواطنين هي التي يمكن أن تصنع هوية جامعة". ويضيف إلى ذلك فارس حرام بأن "الآخر بالنسبة للعراق هو من يريد تخريب مشروع الدولة ويهدد استقرار المجتمع".

وتميز سعدون محسن ضمد بدعوته الجماعات العراقية إلى فرز نفسها عن الامتدادات الإقليمية. يقول بهذا الصدد "الأصل في الهوية أن تكون هناك حدود واضحة. على الشيعي العراقي أن يميز نفسه عن نظيره الإيراني، كما أن على السني العراقي أن يميز نفسه عن نظيره في الدول العربية".

وبالمحصلة فإن المثقفين الشيعة يميلون إلى إعطاء صفة حيادية للآخر العدو للعراق. فإعطاء صفة ايديولوجية للآخر (مثل علماني، إيران، العرب، إسرائيل الخ) محفوف بمخاطر لم تخف عن أعين الانتليجنسيا الشيعية. وبذلك أكد المثقفون على ضرورة الاهتمام بالجامع الداخلي لا بما يجمع خارجياً وهمياً في عالم قائم على التبادل والتعامل وفقاً للمصالح المتبادلة.

الخلاصة والنتائج:

لم يحسم المثقفون الشيعة موقفهم من حدود تدخل الدين في الدولة، ففي الوقت الذي يرفض البعض منهم رفضا قاطعا أي تدخل للدين في الدولة، فإن البعض الآخر يميل إلى النظر إلى الدين بوصفه فاعلاً ينبغي التعامل معه في إطار الدولة وبحدود معينة.

غالبا ما يرتّب المثقفون الشيعة أوراقهم وفقاً لأفعال الإسلام السياسي الشيعي الحاكم في العراق حالياً، ويبدو أن المثقفين شديدو الحدية في التصدي لكل ما يمتّ الى الإسلام السياسي بصلة.

إن مواقف المرجعية الداعمة لشكل من أشكال الدولة المدنية العصرية جعلت المثقفين يشعرون بالقرب من توجهاتها، على النقيض من الإسلام السياسي.

إن رصدا سريعا وفاحصا لمواقف الانتليجنسيا الشيعية يمكن أن تعطي الانطباع بأن المثقف الشيعي ينافس السياسيين على سلطتهم، فهو يسعى إلى السلطة رغم أنه يخشاها. وفي الوقت نفسه ينافس المثقف الشيعي رجال الدين على جمهورهم. فهو يقرّ في أعماقه بالخلاف الجذري مع رجال الدين إلا أنه يرى نفسه مضطراً للاصطفاف إلى جانبهم في أحيان كثيرة خوفاً وهرباً ومناهضة للإسلام السياسي في أغلب الأحيان.

التشتت والإحباط والتشاؤم بدت سمات غالبة على حوارات ومواقف المثقفين، الذين غالباً ما حللوا الأوضاع في العراق من زاوية ما ينبغي أن تكون، لا من منظار ما هي في الواقع، ومعالجاتها الممكنة. وبذلك طغى الخطاب السوداوي المعارض والمناهض للسياسيين على حوارات الانتليجنسيا الشيعية.

يقرّ المثقفون الشيعة بعدم وجود مشروع واضح المعالم للانتليجنسيا العراقية يوضّح موقفهم حيال بناء الدولة والأمة إلا فيما يتعلق ببعض البديهيات، وهو ما يعكس عدم وجود تقاليد راسخة للعمل الجمعي لدى المثقفين حتى الآن.

أكدت الانتليجنسيا الشيعية على أن المشروعين الثقافي والاقتصادي هما الأهم إلى جانب العناصر الأخرى، يمكن أن يؤديان بالنهاية إلى اندماج الجماعات العراقية المتنوعة. وهذان المشروعان قلّما أثارا انتباه الطبقة السياسية الحاكمة منذ 2003 كما تشير الوقائع.

ترى الانتليجنسيا الشيعية العراقية ضرورة إلغاء مادة التربية الدينية من المدارس، وإعادة كتابة مناهج التاريخ والمناهج الإنسانية الأخرى وفقاً لرؤية واضحة للوطن والمواطن، وتسمح باندماج الجماعات العراقية، وتقر بالتعددية والحرية وحقوق الإنسان.

يدعو المثقفون الشيعة إلى الاهتمام بالهوية الجامعة داخلياً، من خلال الاهتمام بالجوانب القانونية والخدمية والاقتصادية للمواطنين، وهم بذلك رفضوا وجود عدو أيديولوجي للعراق. فالهوية برأيهم محصلة للسياسات الداخلية، وليست معطى ينتجه الخوف من العدو أو وهم وجوده.

سيرة ذاتية مختصرة للانتليجنسيا الشيعية الوارد اسماؤهم في الدراسة:

أحمد سعداوي: روائي وشاعر لديه ثلاث مجاميع شعرية، وأربع روايات، وكاتب صحفي وناشط مدني.

أحمد عبد الحسين: شاعر وكاتب وناشط مدني. لديه مقالات وأعمدة صحفية تتناول تجديد الخطاب الديني والسياسي.

سعدون محسن ضمد: إعلامي وكاتب لديه مؤلفات: "أوثان القديسين"، و"حكاية الثلاث كلمات الساحرات" و"مدونات الضمير أنا" و"هتك الأسرار، تحولات فكرية في العلاقة بين الدين والمقدس".

علي وجيه: شاعر وإعلامي ومدون.

علي عباس خفيف: روائي وقاص وعضو نقابة العمال– مؤلف في الوطنية والفدرالية والقضايا السياسية.

عبد الحسين الهنين: مؤلف كتابي "بناء الدولة" و "آراء في مستقبل الدولة". رئيس منظمة تواصل لبحوث التنمية.

علي العنبوري: كاتب في صحف عراقية متعددة. رئيس مشروع الجمهورية الرابعة. منسق الشبكة الافرواسيوية للدولة المدنية. مدير منظمة عراق 2020.

فارس حرام: شاعر وكاتب. ناشط مدني. رئيس اتحاد الأدباء والكتاب في النجف.

لاهاي عبد الحسين: أكاديمية مختصة بعلم الاجتماع. كاتبة عمود صحفي. لديها العديد من المؤلفات في السوسيولوجا.

. **مازن الزيدي:** كاتب وصحفي. مدير تحرير صحيفة المدى. مهتم بالنقد الديني والفكر السياسي.

التعريف بالكاتب:

د. علي طاهر الحمود

استاذ علم الاجتماع السياسي بكلية الاداب جامعة بغداد, مترجم كتاب (العولمة واثرها على الثقافة والهوية الايرانية) الصادر من بيت الحكمة ببغداد, مؤلف كتاب (العراق: من صدمة الهوية الى صحوة الهويات) الصادر عن مؤسسة مسارات ودار الرافدين – بغداد وبيروت, ومؤلف كتاب (قيد الطبع) (جمرة الحكم: مخاضات التجربة الشيعية ببناء الدولة والامة في عراق بعد 2003) عن مركز دراسات الكوفة ودار الرافدين – بيروت.

عن مؤسسة فريدريش إيبرت – الأردن والعراق

تعتبـر مؤسسـة فريـدريش إيبـرت منظمـة غيـر ربحيـة ملتزمـة بقـيم الديمقراطيـة الاجتماعية. كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية حيث تأسست عام 1925 كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش إيبرت) .

تهـدف مؤسسـة فريـدريش إيبـرت– الأردن والعـراق إلـى تعزيـز وتشـجيع الديمقراطيـة والمشاركة السياسية، دعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضـلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة .إضافة إلى ذلـك يـدعم مكتـب فـردريش إيبـرت– الأردن والعـراق بنـاء وتقويـة المجتمـع المـدني والمؤسسات العامة. كما تعمل مؤسسة فردريش إيبرت– الأردن والعراق من خلال شراكة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطياف سياسية مختلفة لإنشاء منـابر للحـوار الـديمقراطي، عقد المؤتمرات وورش العمل، وإصـدار أوراق سياسـيات متعلقة بأسئلة السياسية الحالية.

